

Integration Processes of Syrian Refugees in 'Turkey: 'Class-based Integration	اسم المادة الأصلي
دوغوش شيمشاك، DOGUS SIMSEK	الكاتب
جامعة كوج، إسطنبول، تركيا، Koc University, Istanbul, Turkey، آذار 2018، ومجلة دراسات اللاجئين، Journal of Refugee Studies, fey057	مكان النشر وتاريخه
https://doi.org/10.1093/jrs/fey057	رابط المادة
7365	عدد الكلمات
وحدة الترجمة والتعريب في مركز حرمون- أحمد عيشة	ترجمة

المحتويات

3	ملخص
4	مقدمة
5	الإطار النظري لاندماج اللاجئين
9	طرق البحث.....
10	اللاجئون السوريون في تركيا.....
13	دمج اللاجئين السوريين في تركيا.....
13	البعد القانوني-السياسي: وضع الإقامة والمواطنة
15	الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية: الوصول إلى الحقوق والمشاركة الاجتماعية والثقافية.....
20	استنتاج

ملخص

يستكشف هذا المقال التقاطعات والتسويات بين الموارد الاقتصادية للاجئين والاندماج، ويقارن بين عمليات تكيف السوريين، من خلال التركيز على الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية للاندماج. يركز تحليلي لأوضاع اللاجئين السوريين في تركيا على الطبقة، ويرتبط بالموارد المالية التي تساعد السوريين في الوصول إلى نوع من الاستقرار والأمن، لمن يفتقرون إلى الحقوق. يتمثل الالتزام النظري الرئيس لهذه المقالة في محاولة لتطوير مفهوم "الاندماج الطبقي" (القائم على الطبقة). تتكون البيانات من 120 مقابلة شبه منظمة، أُجريت مع لاجئين سوريين في إسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب. أزعّم أن اللاجئين السوريين في تركيا يعانون "الاندماج الطبقي"، لكونه يصبّ في مصلحة اللاجئين الذين يقومون باستثمارات والذين هم ماهرون، ويستبعد اللاجئين غير المهرة، والذين ليس لديهم موارد اقتصادية للاستثمار في البلد المستقبل، من عمليات الاندماج. يوضح المقال أيضًا أن وجود موارد اقتصادية يمكن أن يدعم أيضًا بناء الجسور الاجتماعية مع أفراد المجتمع المستقبل، والتغلب على العوائق القانونية أمام الاندماج. كلمات مفتاحية: اندماج اللاجئين، الاندماج الطبقي، الجسر الاجتماعي، اللاجئين السوريون، تركيا.

مقدمة

منذ عام 2011، تستقبل تركيا اللاجئين الذين هجرتهم الحرب الدائرة في سورية. على الرغم من أن عدد اللاجئين السوريين⁽¹⁾ الذين استقروا في تركيا يبلغ 3,5 مليون، فإن تركيا لم تطبق بعد سياسة اندماج فعالة تغطي جميع مجالات الاندماج. تركيا هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكولها الإضافي لعام 1967 بشأن وضع اللاجئين في تركيا، ومع ذلك فإنها تطبق قيودًا جغرافية على اتفاقية جنيف لعام 1951. تماشيًا مع هذا القيد، تقتصر حقوق اللجوء على الأوروبيين فقط، في حين يتم التعامل مع السوريين الذين فروا إلى تركيا، كأشخاص يتمتعون بوضع "الحماية المؤقتة"، وليس كلاجئين. بسبب عدم وجود وضع اللجوء -عدم وجود مساعدة من الدولة في الوصول إلى الحقوق الأساسية في الممارسة- يتم بناء وضع غير متكافئ، بين هؤلاء اللاجئين الذين كانت لديهم موارد اقتصادية عندما هاجروا إلى تركيا، وأولئك الذين لم يكن لديهم مثل هذه الموارد. من أجل توضيح إمكانية الاندماج في حالة السوريين في تركيا الذين يواجهون وضعًا قانونيًا غير آمن ووصولًا محدودًا إلى الحقوق، تهدف هذه المقالة إلى التحقيق في التقاطع بين الموارد الاقتصادية للاجئين والاندماج.

مع الأخذ في الاعتبار مفهوم "مواطنة السوق" [مفهوم يقوم على أن الحقوق التي يحصل عليها المرء تتوقف على النجاح الذي يحققه المرء في السوق. وبموجب مواطنة السوق، لا تُمنح الحقوق عن طريق العضوية القانونية، ولكنها تُباع لأولئك الذين يستطيعون دفع الثمن] الذي يفسر دور الليبرالية الجديدة في منح الجنسية/ المواطنة⁽²⁾، و"اقتصاديات اللاجئين"، التي تسلط الضوء على حقيقة أن اللاجئين هم جزء من اقتصاد فرعي متميز للبلدان المستقبلية⁽³⁾، ويهدف هذا المقال إلى استكشاف مدى تأثير موارد السوريين الاقتصادية في عمليات الاندماج الخاصة بهم، وفي دعم بناء الجسور الاجتماعية مع أفراد المجتمعات المستقبلية والتغلب على الحواجز القانونية للاندماج. يتمثل المشروع النظري الرئيس لهذه المقالة في محاولة تطوير مفهوم "التكامل القائم على الطبقة"، وأهداف إلى تجاوز البحوث الحالية السائدة التي توجهها السياسة، وتطوير طريقة اجتماعية للتفكير في عمليات دمج اللاجئين السوريين في تركيا. يركز تحليلي لأوضاع اللاجئين السوريين في تركيا على الطبقة، ويرتبط بالموارد المالية التي تساعدهم في الوصول

¹ - أفضل استخدام مصطلح "لاجئ" عند الإشارة إلى السوريين في تركيا، على الرغم من أنه غير معترف بهم كلاجئين، وذلك لتسليط الضوء على الحماية والحقوق الدولية.

² - BRODIE, J. (1997) 'Meso- Discourses, State Forms and the Gendering of Liberal-Democratic Citizenship'. *Citizenship Studies* 1(2): 223-242. And FUDGE, J. (2005) 'After Industrial Citizenship, Market Citizenship or Citizenship at Work?'. *Industrial Relations* 60(4): 631-656. And GRACE, B., NAWYN, S. J. and OKWAKO, B. (2017) 'The Right to Belong (If You Can Afford It): Market-based Restrictions on Social Citizenship in Refugee Resettlement'. *Journal of Refugee Studies* 31(1): 42-62.

³ - BETTS, A., BLOOM L., KAPLAN, J. and OMATA, N. (2017) *Refugee Economies: Forced Displacement and Development*. Oxford: Oxford University Press.

إلى نوع من الاستقرار والأمن، لمن يفتقرون إلى الحقوق. من خلال التركيز على الطبقة في استكشاف عمليات دمج اللاجئين السوريين، يسدّ المقال فجوة في البحوث، حيث إن الطبقة ليست محور تركيز الدراسات حول اللاجئين. وأزعم أن السوريين في تركيا يعانون "الاندماج الطبقي" لصالح اللاجئين الذين يقومون باستثمارات ويتمتعون بالمهارات، ويستبعدون اللاجئين غير المهرة، والذين ليس لديهم موارد اقتصادية للاستثمار في البلد المستقبل، من عمليات الاندماج. ويوضح المقال أيضًا أن وجود موارد اقتصادية يمكن أن يدعم أيضًا بناء الجسور الاجتماعية مع أفراد المجتمع المستقبل، ويسهم في التغلب على العوائق القانونية أمام الاندماج.

تنقسم هذه المقالة إلى ثلاثة أقسام: الأول يحدد إطارًا نظريًا يركّز على اندماج اللاجئين، قبل رسم معالم وضع اللاجئين السوريين في تركيا؛ والثاني يوضح طرق البحث المطبقة على هذه الدراسة؛ والثالث يستخدم بيانات المقابلات المتعمقة، لكشف الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية للاندماج في حالة اللاجئين السوريين، في إسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب، من خلال النظر في الصلة بين الموارد الاقتصادية للاجئين والاندماج.

الإطار النظري لاندماج اللاجئين

الاندماج مصطلح يستخدمه صانعو السياسات والمهاجرون وأفراد المجتمعات المستقبلية والباحثون استخدامًا مختلفًا. وجادل كاستلز وآخرون بالقول⁽⁴⁾: "لا يوجد تعريف أو نظرية أو نموذج واحد مقبول بشكل عام لاندماج المهاجرين واللاجئين. ولا يزال المفهوم مثيرًا للجدل ويحظى بنقاشات ساخنة. وأشار روبنسون⁽⁵⁾ أيضًا إلى أن "الاندماج هو مفهوم فوضوي: كلمة يستخدمها كثيرون، ولكنها تُفهم فهمًا مختلفًا". لا يختلف تعريف الاندماج من حيث الجهة التي تحدده أو تعرفه وحسب، بل يختلف أيضًا من حيث أنواع المهاجرين. على سبيل المثال، يختلف دمج اللاجئين، عن دمج العمال المهاجرين، بسبب اختلاف دوافع الهجرة والظروف السائدة في المجتمع المستقبل⁽⁶⁾. قد يكون للوضع القانوني المرتبط بجماعات المهاجرين المختلفة دور مهم في عمليات الاندماج. على سبيل المثال، لا يُشار إلى السوريين في تركيا على أنهم "لاجئون"، وإنما على أنهم يقيمون تحت "الحماية المؤقتة". وبهذا المعنى، قد تختلف عمليات اندماجهم عن عمليات اندماج اللاجئين.

⁴ - CASTLES, S., KORAC, M., VASTA, E. and VERTOVEC, S. (2002) Integration: Mapping the Field, Home Office Online Report 29/03. London: Home Office.

⁵ - ROBINSON, V. (1998) 'Defining and Measuring Successful Refugee Integration', Proceedings of ECRE International Conference on Integration of Refugees in Europe, Antwerp, November 1998. Brussels: ECRE. p. 118.

⁶ - PHILLIMORE, J. (2012) 'Implementing Integration in the UK: Lessons for Integration Theory, Policy and Practice'. Policy and Politics 40(4): 525-545.

من ناحية أولى، تسلط بعض الدراسات الضوء على الدور الحاسم للشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي، في دمج اللاجئين، وتجادل بأنها تساعدهم في الوصول إلى الموارد⁽⁷⁾. يوضح المنطق المشترك لتلك الدراسات الدور المهم للشبكات الاجتماعية في الوصول إلى الحقوق والموارد. على سبيل المثال، يجادل تشيونغ وفيليمور⁽⁸⁾ بأن هناك علاقة إيجابية بين الشبكات الاجتماعية والوصول إلى العمل، في حالة اللاجئين في المملكة المتحدة. وبالمثل، وجدت دراسة بلوخ ومكاي⁽⁹⁾ أن رأس المال الاجتماعي والشبكات الاجتماعية أمران حاسمان، في تطوير وإدارة الأعمال التجارية التي تعمل في ظل اقتصاد الجيوب العرقية، الذي له دور إيجابي في وصول المهاجرين غير الشرعيين إلى سوق العمل. ومع ذلك، يجادل لويس⁽¹⁰⁾ بأن الشبكات الاجتماعية قد تخلق شعورًا بالانتماء للاجئين الذين قد لا يسعون أساسًا للاندماج.

من ناحية أخرى، تركز بعض الدراسات حول دمج اللاجئين على الأبعاد الوظيفية للاندماج، وتسلط الضوء على أهمية الوضع القانوني والأمان والاستقرار: الوصول إلى التعليم والصحة وسوق العمل والإسكان لبدء عمليات الدمج⁽¹¹⁾. على سبيل المثال، مع التركيز على سياسات دمج اللاجئين السويدية والنرويجية، يجادل فالنتا وبونار بأن اللاجئين في هذه الدول لا يشعرون بالأمان، على الرغم من أنها تقدم المساعدة السكنية والتدريب للاجئين. وهناك حجة مماثلة من قبل دا لومبا⁽¹²⁾ الذي يناقش ويستنتج أن للوضع القانوني آثارًا كبيرة على دمج اللاجئين. يشمل الاندماج العمليات المتداخلة لدورة الهجرة، وتحديدًا انزياح الهويات بين الماضي والحاضر، والمجتمعات المستقبلية والمرسلة، وبناء العلاقات مع مجالات المجتمعات المستقبلية. هناك حاجة إلى دراسة العمليات المختلفة للمجتمعات المستقبلية، ومستوى المشاركة

⁷ - WILLIAMS, L. (2006) 'Social Networks of Refugees in the United Kingdom: Tradition, Tactics and New Community Spaces'. *Journal of Ethnic and Migration Studies* 32(5): 865–879, PHILLIMORE, J. (2012) 'Implementing Integration in the UK: Lessons for Integration Theory, Policy and Practice'. *Policy and Politics* 40(4): 525–545, DANZER, A. M. and ULKU, H. (2011) 'Integration, Social Networks and Economic Success of Immigrants: A Case Study of the Turkish =Community in Berlin'. *Kyklos* 64: 342–365, and CHEUNG, S. Y. and PHILLIMORE, J. (2014) 'Refugees, Social Capital and Labour Market Integration in the UK'. *Sociology* 48(3): 518–536.

⁸ - CHEUNG, S. Y. and PHILLIMORE, J. (2014) 'Refugees, Social Capital and Labour Market Integration in the UK'. *Sociology* 48(3): 518–536.

⁹ - BLOCH, A. and MCKAY, S. (2015) 'Employment, Social Networks and Undocumented Migrants: The Employer Perspective'. *Sociology* 49(1): 38–55.

¹⁰ - LEWIS, H. (2010) 'Community Moments: Integration and Transnationalism at "Refugee" Parties and Events'. *Journal of Refugee Studies* 23(4): 571–588.

¹¹ - MCKEARY, M. and NEWBOLD, B. (2010) 'Barriers to Care: The Challenges for Canadian Refugees and Their Health Care Providers'. *Journal of Refugee Studies* 23(4): 523–545. And VALENTA, M. and BUNAR, N. (2010) 'State Assisted Integration: Refugee Integration Policies in Scandinavian Welfare States: The Swedish and Norwegian Experience'. *Journal of Refugee Studies* 23(4): 463–483. And VRECER, N. (2010) 'Living in Limbo: Integration of Forced Migrants from Bosnia and Herzegovina in Slovenia'. *Journal of Refugee Studies* 23(4): 484–502.

¹² - DA LOMBA, S. (2010) 'Legal Status and Refugee Integration: A UK Perspective'. *Journal of Refugee Studies* 23(4): 415–436.

الاقتصادية والاجتماعية وترابطها، بدلاً من التركيز على فحص المتغيرات القابلة للقياس فحسب، للوصول إلى السكن وسوق العمل والتعليم والصحة⁽¹³⁾.

وضعت أيجر وسترانج⁽¹⁴⁾ إطار عمل لتفعيل عمليات الاندماج، وقد بُني هذا الإطار، الذي تمّ تبنيه على نطاق واسع، حول 10 مجالات مجمعة تحت أربعة عناوين: "وسائل وعلامات" (التوظيف، الإسكان، التعليم، والصحة)، و"الروابط الاجتماعية" (الجسور الاجتماعية، الروابط الاجتماعية، والصلات الاجتماعية)، و "الميسرون" (اللغة والمعرفة الثقافية والأمان والاستقرار)، و"الأساس" (الحقوق والمواطنة)، وينظرون إلى الوصول إلى سوق العمل كمؤشر مهم لدمج اللاجئين. على الرغم من أنهم يحاولون التوصل إلى إطار عام لفهم عمليات الاندماج، فإن مقاربتهم لا تأخذ في الحسبان ظروف اللاجئين في البلد المستقبل، من حيث وضعهم كمهاجرين ودور الطبقة الاجتماعية. تركز هذه المقاربة على الدولة القومية، باعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل التي تفضّل "القومية المنهجية"، وتدعم هيمنة إطار قومي في تعريف الاندماج، بدلاً من التفكير في تطلعات اللاجئين وتجاربهم، ومعرفة كيف يعيش اللاجئون حياتهم⁽¹⁵⁾. يجب إعادة تعريف مفهوم الاندماج، للتركيز على "الفردية المنهجية" التي تركز على مستوى اللاجئ الفرد، من أجل تسليط الضوء على تجارب اللاجئين وكيفية تأثرهم بسياسات الاندماج⁽¹⁶⁾. من المهمّ شرح تجارب اللاجئين، وكيف تؤثر المحددات البنيوية في حياتهم على فهم أفضل لعمليات الاندماج الخاصة بهم. على سبيل المثال، جادل بلوخ⁽¹⁷⁾ بأن التمييز في سوق العمل قد زاد ضد اللاجئين في المملكة المتحدة، حتى صار يعوق اندماجهم. وقد أبرزت الأبحاث التي تركز على عمليات دمج اللاجئين المقيمين في البلدان النامية، الدور الإيجابي المتمثل في امتلاك موارد اقتصادية. على سبيل المثال، يقول كامبل⁽¹⁸⁾: في حالة اللاجئين الحضريين في نيروبي "أولئك اللاجئون الذين يمتلكون الوسائل الاقتصادية اللازمة هم وحسب يبقون في المدينة، وبذلك، فإن اللاجئين الآخرين الذين يعيشون في المنفى المطول يجب أن يكون لديهم بالفعل حلول

¹³ – KORAC, M. (2003) 'Integration and How We Facilitate It: A Comparative Study of Settlement Experiences of Refugees in Italy and the Netherlands'. *Sociology* 37(1): 51–68.

¹⁴ – AGER, A. and STRANG, A. (2008) 'Understanding Integration: A Conceptual Framework'. *Journal of Refugee Studies* 21(2): 166–191.

¹⁵ – GLICK-SCHILLER, N. and WIMMER, A. (2002) 'Methodological Nationalism and Beyond: Nation-state Building, Migration and the Social Sciences'. *Global Networks* 2(4): 301–334.

¹⁶ – LACROIX, T. (2013) 'Collective Remittances and Integration: North African and North Indian Comparative Perspectives'. *Journal of Ethnic and Racial Studies* 39(6): 1019–1035.

¹⁷ – BLOCH, A. (2004) 'Labour Market Participation and Conditions of Employment: A Comparison of Minority Ethnic Groups and Refugees in Britain'. *Sociological Research Online* 9(2): <http://www.socresonline.org.uk/9/2/bloch.html> (accessed June 2018).

¹⁸ – CAMPBELL, E. H. (2006) 'Urban Refugees in Nairobi: Problems of Protection, Mechanisms of Survival, and Possibilities for Integration'. *Journal of Refugee Studies* 19(3): 396–413.

دائمة بديلة متاحة لهم. تمامًا مثل الشرماني (19)، حيث تشدد على أن سبل العيش والاندماج للاجئين مترابطة.

يستنتج جاكوبسن (20)، مع التركيز على الحياة الاقتصادية للاجئين، أن السلطات الحكومية تخلق عقبات أمام معيشة اللاجئين، عن طريق منع اللاجئين من الخروج من عبئهم الاقتصادي، وهو أمرٌ بالغ الأهمية لإدماجهم. في استكشاف الحياة الاقتصادية للاجئين في أوغندا، يطور بيتس وآخرون (21) مفهوم "اقتصاديات اللاجئين"، الذي يشير إلى أنظمة تخصيص الموارد المتعلقة بحياة اللاجئين. ويسلطون الضوء على ضرورة وجود نموذج للاعتماد على الذات، ويجادلون بأن اللاجئين يعانون سيئاً مؤسسياً مختلفاً اختلافاً جذرياً - اللجوء- عن سياق السكان المضيفين، وهذا يدعم حجتهم بأن اللاجئين ليسوا ضحايا معالين ولديهم حياة اقتصادية معقدة. إن مقاربتهم المتبعة في تحليل الحياة الاقتصادية للاجئين، بالنيابة عن هيكل أوسع يشمل هياكل السوق التي تميز الحياة الاقتصادية للاجئين، تقدّم نموذجاً يعتمد على الذات في سبل عيش اللاجئين، ومع ذلك، فإنها لا تولي كثيراً من الاهتمام لحالة عدم المساواة بين اللاجئين التي تحدث بسبب اختلاف الأوضاع الطبقية، ولكيفية انعكاس السياسات على مثل هذه التفاوتات.

تركز بعض الدراسات على دور الليبرالية الجديدة في منح المواطنة، التي يتم استكشافها من خلال مفاهيم مواطنة السوق (22)، حيث يعتمد الوصول إلى الحقوق على الموارد الاقتصادية والوصول إلى سوق العمل. يجادل غريس وآخرون بأن مواطنة السوق، في حالة اللاجئين البورميين في ميتشيغان، تجعل اللاجئين معزولين اقتصادياً واجتماعياً ولغوياً، وتُظهر أن التوظيف الفردي لتحقيق الاندماج لا يكفي لإبقاء أسرة بأكملها.

في هذه المقالة، على عكس تلك الدراسات المذكورة أعلاه، يذهب تحليلي في المواقف الطبقية للاجئين السوريين، إلى شرح كيفية انعكاس حالة عدم المساواة بين السوريين في عمليات الاندماج الخاصة بهم، والبحث في مسألة الموارد الاقتصادية أيمن أن تدعم بناء الجسور الاجتماعية مع أعضاء المجتمعات المستقبلية والتغلب على الحواجز القانونية أمام الاندماج، أم لا؟ يُفهم الاندماج في هذا المقال على أنه عملية تتكون من خلال التنوع في المجتمعات المستقبلية والتجارب المختلفة للاجئين، التي تقاس بالوضع القانوني، والوصول إلى الحقوق، ونيات وتطلعات اللاجئين، والجسور الاجتماعية بين اللاجئين وأعضاء المجتمع المستقبل. لاستكشاف دور الموارد الاقتصادية للاجئين في عمليات الاندماج الخاصة بهم، أركز على

19 – AL-SHARMANI, M. (2004) 'Refugee Livelihoods: Livelihood and Diasporic Identity Constructions of Somali Refugees in Cairo', UNHCR Evaluation and Policy Analysis Unit, New Issues in Refugee Research, Working Paper 104, www.unhcr.ch (accessed July 2018).

20 – JACOBSEN, K. (2005) The Economic Life of Refugees. Bloomfield, CT: Kumarian Press. P. 49.

21 – BETTS, A., BLOOM L., KAPLAN, J. and OMATA, N. (2017) Refugee Economies: Forced Displacement and Development. Oxford: Oxford University Press. P. 8.

22 – GRACE, B., NAWYN, S. J. and OKWAKO, B. (2017) 'The Right to Belong (If You Can Afford It): Market-based Restrictions on Social Citizenship in Refugee Resettlement'. Journal of Refugee Studies 31(1): 42–62.

الترباط بين الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للاندماج. ويحاول المقال تطوير مفهوم "الاندماج القائم على الطبقة"، وأُعرّف "الاندماج القائم على الطبقة" بأنه تخصيص الحقوق على أساس الموارد الاقتصادية للاجئين، أي أن الوصول إلى الحقوق، وخاصة سوق العمل وحقوق المواطنة، يكون أسهل بالنسبة إلى اللاجئين الذين يمكنهم القيام بالاستثمار في البلد المستقبل مقارنة بالذين لا يمكنهم الاستثمار.

طرق البحث

تستند النتائج المقدمة هنا إلى العمل الميداني الذي أُنجَزَ في إسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب في تركيا، من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2016، وقد اخترنا هذه المدن الثلاث لأسباب منهجية، ذلك أن كل واحدة منها تُظهر حالة مختلفة. على سبيل المثال، كانت إسطنبول موطناً للمهاجرين منذ سنوات عديدة، ومنهم الأفغان والصوماليون والعراقيون والإيرانيون والمغاربة. وكانت أنقرة، عاصمة تركيا، قد استقبلت في السابق معظم المهاجرين الداخليين، كما أدخل وصول اللاجئين السوريين تنوعاً جديداً في المدينة. كما قامت غازي عنتاب، المحاذية لسورية، إلى حد ما، بتطوير بنية تحتية تتعلق باللاجئين السوريين، ومنها الشركات في قطاعات النسيج والأموال اللوجستية والأحذية والبلاستيك التي أنشأها اللاجئون السوريون. وهكذا، لم تستضيف أنقرة سوى المهاجرين الدوليين أخيراً، وقد اعتمدت غازي عنتاب نموذجاً للاندماج الاقتصادي، من خلال الشركات التي أنشأها السوريون، وهي أيضاً مدينة تعمل فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بنشاط على دمج اللاجئين، بينما كانت إسطنبول متنوعة بالفعل. باختيار هذه المدن الثلاث، سعيتُ إلى فهم الاختلافات السياقية من حيث تأثيرها في عمليات الاندماج، وأظهرتُ كيف أنها سارعت في عمليات الاندماج.

لقد أجريت مقابلات متعمقة مع 120 لاجئاً سورياً (50 منهم أسسوا شركات، و70 منهم -من بينهم 20 لاجئاً ماهراً- كانوا يعملون في الاقتصاد غير الرسمي) في إسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب، اشتغلوا في المقاهي ونقاط التجمع الأخرى. بمجرد أن أُجريت بعض الاتصالات، استخدمت مقاربة كرة الثلج للتعرف إلى مزيد من الأشخاص لإجراء المقابلات معهم. سبعون في المئة منهم من الرجال والبقية من النساء، وتراوح أعمارهم بين 19 و54 عاماً، بينما كان البعض يحصلون على دخل منخفض للغاية، كان آخرون يعيشون في مناطق أكثر ثراءً في إسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب⁽²³⁾. وقد ذكر أصحاب الشركات التجارية في تركيا أنهم جلبوا معهم رأس مال استثماري. عندما هاجروا كان لديهم مطاعم ومقاه من دون تراخيص في سورية كذلك. على الرغم من أن العديد من المشاركين في البحث كانوا من العرب السنّة، فقد قابلت بعض اللاجئين السوريين من خلفيات كردية وتركمانية. تفاوتت مدة إقامتهم في تركيا، فالبعض منهم هاجر إلى تركيا قبل ستة أشهر،

²³ - استقر معظم اللاجئين السوريين في إسطنبول في مناطق تقع في الجانب الأوروبي، ومنها الفاتح، إسنلر، إسنيورت، أوكميداني، بي أوغلو، باشاك شهير، حيث يعيش معظم المشاركين أو يعملون في هذه الأحياء من إسطنبول. وفي أنقرة، يعيشون في مناطق عصمت باشا، ألتن داغ، هاسكوي، شيتليير. أما في غازي عنتاب، فيعيشون في مناطق شهيد كامل، وإميك، وكارطاش.

ويعيش آخرون في إسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب منذ أربع سنوات. لم يسكن تسعون في المئة من المشاركين في مخيمات اللاجئين، و65 في المئة منهم غير مسجلين لدى السلطات التركية. عملتُ عن كثب في عملية المقابلات مع مترجم شفوي من العربية والكردية إلى الإنكليزية. كانت الأسئلة مفتوحة نسبيًا، لتمكين المجيبين من سرد قصصهم بكلماتهم الخاصة، وركزتُ على رحلات الهجرة والتجارب قبل الهجرة إلى تركيا والخبرات في تركيا (الوصول والسكن والعلاقة مع السكان الأصليين)، وعلى الروابط مع سورية وخطط المستقبل القريب. استخدمتُ تحليل المحتوى النوعي [طريقة بحث للتفسير الذاتي لمحتوى البيانات النصية، من خلال عملية التصنيف المنهجي لترميز وتحديد المواضيع أو الأنماط] لتحديد مجموعة من السمات الشائعة من السرد، ثم استخدمت نظام ترميز موضوعي مع برامج NVivo [حزمة برامج حاسوبية لتحليل البيانات النوعية]، وساعدني ذلك في إنشاء أصناف تحليلية. يعكس الترميز المواضيعي (المتعلق بالموضوع أو الفكرة) أبعاد الاندماج، مثل الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تشمل تجارب الوصول إلى الإسكان والتوظيف والصحة والتعليم والمواطنة والعلاقات الاجتماعية. تم الحصول على الموافقة الأخلاقية للمشروع، من خلال لجنة الأخلاقيات ونماذج الموافقة بالجامعة، التي تم توزيعها على المشاركين قبل بدء عملية المقابلة. الفقرة التالية لمناقشة أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا.

اللاجئون السوريون في تركيا

وفقًا للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وابتداءً من آب/ أغسطس 2018، يوجد 3,533,8223⁽²⁴⁾ لاجئ سوري مسجل في تركيا، 93 في المئة منهم⁽²⁵⁾ يفضلون الإقامة في المدن بدلًا من المخيمات، بما في ذلك المدن الحدودية والمناطق الحضرية، حيث يواجهون محدودية الوصول إلى السكن والخدمات الاجتماعية وفرص العمل. يفتح العدد المتزايد من المواطنين السوريين الذين يعيشون في المدن الباب لمناقشات، حول قضايا الاستمرارية والاستقرار الاقتصادي والتمثيل السياسي وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة لكل من اللاجئين والمجتمع الأوسع. السوريون في تركيا متنوعون (غير متجانسين) من حيث العرق، والدين، والجنس، والجيل، والطبقة الاجتماعية، وغير ذلك من أصناف التنوع. هناك مواطنون أكراد، وتركماني، وعرب، شيعة، عبدال، وأرمن، وإيزيديين، سريان سوريون، ولاجئون فلسطينيون وإيرانيون قادمون من سورية، وسوريون من الطبقة العاملة والعالية والمتوسطة، وسوريون من خلفيات دينية متنوعة، كالمسيحيين والعلويين المسلمين والسنة، واستقروا في مدن مختلفة من تركيا.

²⁴ – UNHCR–Syria Regional Refugee Response, <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id/4224> (accessed August 2018).

²⁵ – For DCMM's recent statistics on demographics of Syrians under temporary protection in cities and at camps, see http://www.goc.gov.tr/icerik6/temporary-protection_915_1024_4748_icerik (accessed August 2018).

منذ بداية عام 2013، استقر العديد من اللاجئين السوريين في مدن كبيرة، مثل إسطنبول وأنقرة. ابتداءً من آب/ أغسطس 2018، تستضيف إسطنبول أكبر عدد من السوريين، حيث يقيم 563,874 (26) شخصًا بالاشتراك مع مهاجرين من الصومال وروسيا وأفغانستان والعراق وإيران وبنغلاديش وأوزبكستان ومولدوفا، من بين آخرين. تستضيف أنقرة، عاصمة تركيا، 80,037 (27) سوريًا في مناطق تخضع لعملية تجديد حضري، حيث يميل السوريون الأثرياء إلى العيش منفصلين عن أولئك الذين لديهم موارد أقل. وتستضيف غازي عنتاب، المتاخمة لسورية، 390,860 (28) سوريًا، وتضم العديد من الشركات السورية، إضافة إلى منظمات غير حكومية وطنية ودولية تعمل مع اللاجئين.

في نيسان/ أبريل 2014، اعتمدت تركيا قانونًا جديدًا بشأن الأجانب والحماية الدولية، يوضح وضع السوريين في تركيا، وهو وضع "الحماية المؤقتة"، مع التركيز على الحماية الفرعية والوصول إلى الحقوق الأساسية. تشمل حقوق المواطنين السوريين في تركيا إقامة قانونية في تركيا، حتى ينتهي الصراع في سورية، والحصول على الصحة والتعليم والمساعدة الاجتماعية وسوق العمل.

نصّ قانون الأجانب والحماية الدولية لعام 2014 على الوصول إلى سوق العمل، كحق ممنوح للسوريين، وترك التنفيذ لوزارة الضمان الاجتماعي والعمل. في كانون الثاني/ يناير 2016، أصدرت تركيا لائحة جديدة تسمح للاجئين السوريين المسجلين بالتقدم للحصول على تصاريح عمل. ومع ذلك، بقي الحصول على تصاريح العمل أمرًا صعبًا، وهو يعتمد على رغبة أصحاب العمل في تقديم عقود عمل، للاجئين الذين يحملون وثائق هوية تركية منذ ستة أشهر على الأقل. في الواقع، وفقًا لتقرير نشرته مجموعة الأزمات Crisis Group، ابتداءً من كانون الثاني/ يناير 2018، هناك ما يراوح بين 750,000 و950,000 سوري يعملون حاليًا في القطاع غير الرسمي، حصل 15,000 فقط على التصاريح اللازمة للعمل الرسمي (29). وهذا يدل بوضوح على أن غالبية السوريين يعملون في اقتصاد غير رسمي من دون ضمان اجتماعي، ويواجهون الاستغلال نتيجة الافتقار إلى ظروف عمل آمنة، ويعملون فوق طاقتهم وبأجور أقل، ويتسبب ذلك في استبعاد العديد من اللاجئين من المجتمع الأوسع. وفقًا للتقرير الأخير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية، ابتداءً من كانون الأول/ ديسمبر 2017، كان هناك حوالي 8 آلاف شركة سورية مسجلة في تركيا، وحوالي 10 آلاف مؤسسة غير مسجلة (30). وفقًا لدراسة أجرتها شركة أسواق البناء Building Markets،

26 – Ibid.

27 – Ibid.

28 – Ibid.

29 – "اللاجئون السوريون في تركيا: نزع فتيل التوترات في المدن الكبرى"، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير رقم: 248، 29 كانون الثاني/ يناير 2018، تقرير مترجم في مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

<https://harmoon.org/%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%a6%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d9%88%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a7-%d9%86%d8%b2%d8%b9-%d9%81%d8%aa%d9%8a%d9%84-%d8%a7%d9%84/>

30 – Ibid.

فإن الشركات السورية توظف ما معدله 9,4 سوريين، معظمهم كانوا يعملون سابقًا في القطاع غير الرسمي (31). يفيد تقريرٌ حديث نشرته مؤسسة أبحاث السياسة الاقتصادية التركية (TEPAV)، أن اللاجئين السوريين أسسوا 778 شركة تجارية في النصف الأول من عام 2018، و473 من هذه الشركات مقرها في إسطنبول، و7243 شركة أسسها السوريون في السنوات السبع الماضية (32). ويشير التقرير أيضًا إلى أن 13 في المئة من الشركات المنشأة حديثًا في تركيا فيها شريك سوري. هناك تصريح عمل للسوريين في تركيا، لكنهم لا يستطيعون بسهولة أن يصبحوا مواطنين أترًا. ومع أن هناك حقوقًا أساسية أخرى للسوريين، ولا سيما في ما يتعلق بتصاريح العمل، فما زال هناك عقبات واضحة أمام المشاركة الكاملة في الاقتصاد الرسمي. ومع ذلك، أن تصبح رائد أعمال في تركيا، التي تختلف عن العديد من الدول الأوروبية، فهي طريق غير ممنوعة. في أوروبا، هناك عوائق أمام اللاجئين الذين يحاولون إنشاء أعمال تجارية. على سبيل المثال، يعاني اللاجئون أكثر من الحواجز التي تعترض إقامة الأعمال التجارية، مقارنة بالمهاجرين الآخرين في بلجيكا (33). لذلك فإن تركيا تطبق نموذج الاكتفاء الذاتي للاجئين.

في 2 تموز/ يوليو 2016، أعلن الرئيس التركي أن ملايين السوريين الذين يعيشون في تركيا سيمنحون الجنسية. إن منح الجنسية الكاملة هو تطوّر مهم، لكن ليس من الواضح هل سيشمل التجنيس جميع السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة. وفقًا لتقرير جديد حول اللاجئين السوريين في تركيا، نشرته لجنة حقوق اللاجئين في البرلمان التركي، ابتداءً من عام 2017، فقد مُنح 30,000 مواطن سوري الجنسية في تركيا (34). وقال نائب رئيس الوزراء: "سيتم منح الجنسية مبدئيًا بناءً على معايير مثل الشغل/ العمل، ومستوى التعليم، والثروة، وضرورة وضع الشخص" (35). على الرغم من أن تركيا اتخذت خطوات مهمة نحو دمج اللاجئين السوريين في تركيا، ما يزال يتعين القيام بالمزيد، ولا سيما في ما يتعلق بالوضع الحالي للسوريين. على السلطات تقديم حكم قانوني واضح حول وضع السوريين، وينبغي أن يكون لها تعريف شامل للمواطنة.

³¹ – 'Another Side to the Story: A Market Assessment of Syrian SMEs in Turkey', Building Markets, June 2017. https://buildingmarkets.org/sites/default/files/pdm_-_reports/another_side_to_the_story_a_market_assessment_of_syrian_smes_in_turkey.pdf (accessed February 2018).

³² – The Economic Policy Research Foundation of Turkey (TEPAV)'s report on Syrian businesses, 2 July 2018, http://www.tepav.org.tr/upload/files/15305181213.TEPAV_Suriye_Sermayeli_Sirketler_Bulteni_Mayis_2018.pdf (accessed August 2018).

³³ – WAUTERS, B. and LAMBRECHT, J. (2008) 'Barriers to Refugee Entrepreneurship in Belgium: Towards an Explanatory Model'. Journal of Ethnic and Migration Studies 34(6): 895–915.

³⁴ – 'TBMM _Insan Haklarini _Inceleme Komisyonu Mu' lteci Haklar| Alt Komisyonu raporu', Sputniknews, 18 January 2018, <https://tr.sputniknews.com/turkiye/201801181031873614-tbmm-turkiye-suriyeliler-rontgenini-cekti/> (accessed January 2018).

³⁵ – DW: 'Syrian refugees express mixed feelings over Turkish citizenship offer', 14 July 2016, <http://www.dw.com/en/syrian-refugees-express-mixed-feelings-overturkish-citizenship-offer/a-19399783> (accessed July 2018).

في القسم التالي، سأشرح الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية للاندماج في حالة اللاجئين السوريين في تركيا.

دمج اللاجئين السوريين في تركيا البعد القانوني-السياسي: وضع الإقامة والمواطنة

كي يصبح اللاجئ جزءاً من المجتمع المستقبل، يجب أن تشمل الأبعاد القانونية والسياسية، توفير الإقامة الآمنة وحقوق المواطنة للاجئين. تشير بعض الدراسات إلى أن اللاجئين الذين يتمتعون بوضع قانوني آمن وحقوق وعلاقات اجتماعية راسخة، ولديهم نيات وطموحات في البقاء في البلد الجديد، يشعرون بأنهم "ينتمون" إلى المجتمع المستقبل⁽³⁶⁾. في حالة اللاجئين السوريين في تركيا، قد يؤثر الوضع القانوني غير الآمن ومحدودية الوصول إلى الحقوق، في الممارسة على طموح اللاجئين بالاندماج. لا يوجد عمل مُنظم يتعلق بإطار الاندماج، على سبيل المثال، ينطوي منح الجنسية على كثير من الغموض في ما يتعلق بمن يمكنه أن يتقدم، وما هي الشروط الفعلية للحصول على الجنسية. يتمتع رواد الأعمال اللاجئين الذين يستثمرون في تركيا، من خلال إنشاء الأعمال، واللاجئون المهرة الذين يمكنهم الحصول على تصريح عمل بسهولة أكبر مقارنة باللاجئين غير المهرة، بمزايا في عمليات الاندماج، وبالتالي فإن هناك ميلاً سياسياً لجهة اللاجئين الذين تختارهم الدولة. أما أولئك الذين هم غير مفضلين، وغير مناسبين ليكونوا مواطنين في تركيا، فيفضلون الانتقال إلى أوروبا للحصول على وضع اللاجئ، بينما يخضعون هنا للحماية مؤقتة. أصبحت منطقة أكسراي في إسطنبول إما "البوابة إلى أوروبا" للسوريين، كما في حالة اللاجئين في إيطاليا⁽³⁷⁾، أو تمثل ملجأً حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم. لم ينظر العديد من اللاجئين السوريين الذين قابلتهم، إلى تركيا كوجهة أخيرة لهم. تبدو الحياة في أوروبا جذابة بالنسبة إليهم، حيث يمكنهم أن يتمتعوا هناك بوضع آمن، وأن يحصلوا على الحقوق التي يحتاجون إليها للاندماج، مثل استحقاقات العمل والسكن والتعليم والبطالة⁽³⁸⁾. يمكن توضيح ذلك عن طريق الاقتباس التالي:

³⁶ – AGER, A. and STRANG, A. (2008) 'Understanding Integration: A Conceptual Framework'. Journal of Refugee Studies 21(2): 166–191. And DA LOMBA, S. (2010) 'Legal Status and Refugee Integration: A UK Perspective'. Journal of Refugee Studies 23(4): 415–436. And LEWIS, H. (2010) 'Community Moments: Integration and Transnationalism at "Refugee" Parties and Events'. Journal of Refugee Studies 23(4): 571–588.

³⁷ – LOSI, N. and STRANG, A. (2008) IntegraRef: Local Communities and Refugees, Fostering Social Integration, Final Report, http://www.evasp.eu/attachments/039_035_IntegraRef%20finalReport.pdf (accessed January 2018).

³⁸ – BABAN, F., ILCAN, S. and RYGIEL, K. (2017) 'Syrian Refugees in Turkey: Pathways to Precarity, Differential Inclusion, and Negotiated Citizenship Rights'. Journal of Ethnic and Migration Studies 43(1): 41–57.

"أوروبا أفضل من تركيا؛ لأن أوروبا تمنحنا مكانة. لا أرى أي مستقبل هنا. أحتاج إلى العمل لرعاية أسرتي، ولدفع الإيجار. توفر أوروبا أماكن إقامة وفرص عمل مجانية". (20 عامًا، ذكر، غازي عنتاب).

تعوق حالة الحماية المؤقتة -وجود إمكانية محدودة للوصول إلى الحقوق الأساسية والحرمان الاجتماعي والاقتصادي- عمليات الاندماج لأولئك الذين يكافحون من أجل إقامة حياتهم في تركيا. ومع ذلك، فإن عملية التسوية ستكون أسهل بالنسبة إلى أولئك الذين لديهم موارد ومهنة:

"أنا سعيد بالعيش في تركيا. لا أريد الذهاب إلى أوروبا. أنا أعمل في مهنتي كمدرس هنا. سمعت أن السوريين الذين لديهم مهنة يمكنهم التقدم بطلب للحصول على الجنسية. إذا كان هذا صحيحًا، فسيكون بإمكانني التقدم بطلب للحصول على الجنسية والتخطيط لمستقبلي في تركيا". (36 عامًا، أنثى، إسطنبول).

من ناحية، يمكن أن يُفهم منح الجنسية على أنه تسوية قانونية للسوريين، ربما تتحول إلى وضع طويل الأجل. ومن ناحية أخرى، يظهر أيضًا أن الجنسية التي تُمنح للسوريين هي "جنسية انتقائية"، تستهدف المستثمرين والأفراد ذوي المهارات العالية، ولا تشمل الأفراد الأقل مهارة والعمال وأصحاب الأجور الصغيرة. إن عدم توسيع الجنسية ليشمل جميع السوريين يسلب الضوء أيضًا على الانتقائية في اندماجهم، وهذا يعني أن عمليات دمج السوريين الملائمين لأن يصبحوا مواطنين، ستكون أكثر سلاسة من أولئك الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى الموارد ويشعرون بعدم الأمان في المستقبل. تميز الجنسية الانتقائية بين السوريين من حيث طبقتهم، كما ذكر رجل سوري في أنقرة:

"نريد الحصول على وضع إقامة آمن. يحصل السوريون الذين يعيشون في ألمانيا والسويد وكندا على صفة اللاجئ، ويتمتعون جميعًا بحق الوصول إلى حقوق مماثلة، حيث لا يوجد تمييز بين اللاجئين. بعد بعض الوقت، قد يكون جميعهم قادرين على التقدم بطلب للحصول على الجنسية. لكن في تركيا، يستطيع السوريون الأغنياء الوصول إلى جميع الحقوق المتاحة، حتى الجنسية/المواطنة، وهذا ليس عدلًا". (29 عامًا، ذكر، أنقرة).

يبرز هذا الاقتباس أن "الليبرالية الجديدة تُقيد على نطاق واسع الجنسية/المواطنة"، وهي مثال على "مواطنة السوق"، التي تقدّم حقوقًا لأولئك الذين لديهم موارد اقتصادية⁽³⁹⁾. تُظهر البيانات التجريبية أن هذه السياسة لا تمنع السوريين الذين ليس لديهم موارد اقتصادية من الوصول إلى الحقوق والموارد فحسب، بل تقلل أيضًا من تطلعاتهم للانندماج مع المجتمع المستقبل.

³⁹ – BRODIE, J. (2002) 'Citizenship and Solidarity: Reflections on the Canadian Way'. *Citizenship Studies* 6(4): 377–394. And GRACE, B., NAWYN, S. J. and OKWAKO, B. (2017) 'The Right to Belong (If You Can Afford It): Market-based Restrictions on Social Citizenship in Refugee Resettlement'. *Journal of Refugee Studies* 31(1): 42–62.

الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية: الوصول إلى الحقوق والمشاركة الاجتماعية والثقافية

قد يتسبب عدم الوصول إلى الحقوق الأساسية، مثل سوق العمل والسكن والتعليم والصحة، في الإقصاء الاجتماعي للاجئين.

تم تسليط الضوء على التوظيف، باعتباره أحد أهم الدعامات لاندماج اللاجئين من حيث الشعور بالأمان، والخطط المستقبلية، والاستقلال الاقتصادي، واحترام الذات، والرفاهية ووسيلة للبقاء على قيد الحياة⁽⁴⁰⁾. يزعم بعض الباحثين أن اللاجئين العاملين يتكيفون بسهولة أكبر مع المجتمع المستقبل، مقارنةً بالعاطلين عن العمل، وأن البطالة تزيد من مستويات الإقصاء الاجتماعي⁽⁴¹⁾. بالنسبة إلى علاقة التوظيف مع الإقصاء الاجتماعي، ذكرت كل من فيليمور وجودسون⁽⁴²⁾ أن "اللاجئين العاطلين عن العمل سيستبعدون أيضًا من الجوانب الأخرى للمجتمع، مثل الاستهلاك والتفاعل الاجتماعي". يكافح السوريون الذين ليس لديهم دخل منتظم لتأسيس حياتهم في تركيا، وهذا عنصر أساس لبدء عمليات الاندماج. يمكن توضيح ذلك من خلال الاقتباسات أدناه:

"عندما أتيتُ إلى تركيا، عملتُ في البناء، لكنني لم أحصل على أجوري. لا أريد أكثر من عمل آمن، بأجر يكفي لدفع إيجار بيتي وشراء الطعام". (25 عامًا، ذكر، غازي عنتاب).

"منذ زمن طويل، أنا أبحثُ عن عمل، ولكن من الصعب جدًا العثور على وظيفة لائقة. عملتُ في ورشة لإصلاح السيارات مدة شهرين في ظل ظروف صعبة للغاية، ولم يدفع صاحب العمل أجوري. لا يمكنني تقديم شكوى إلى أي مؤسسة، لأنني أعمل بشكل غير رسمي. مطلوب من أصحاب العمل التقدم بطلب للحصول على إذن عمل نيابة عنا، وهم لا يفعلون ذلك. من الصعب جدًا البقاء هنا في ظل هذه الظروف". (32 عامًا، ذكر، إسطنبول).

نتيجة للإرغام على العمل في الاقتصاد غير الرسمي، يعاني السوريون الاستغلال، إنهم يعملون فوق طاقتهم، ويتقاضون أجورًا منخفضة ولا يتمتعون بأي ضمان اجتماعي أو حقوق تقاعدية. إن النضال للدخول إلى سوق العمل وعدم وجود موارد اقتصادية لهما تأثير سيئ على حصول اللاجئين على الإسكان

⁴⁰ – STEWART, E. and MULVEY, G. (2014) 'Seeking Safety beyond Refuge: The Impact of Immigration and Citizenship Policy upon Refugees in the UK'. Journal of Ethnic and Migration Studies 40(7): 1023–1039.

⁴¹ – PHILLIMORE, J. and GOODSON, L. (2005) 'Problem or Opportunity? Asylum Seekers, Refugees, Employment and Social Exclusion in Deprived Urban Areas'. Urban Studies 43(10): 1715–1736. And BLOCH, A. (2000) 'Refugee Settlement in Britain: The Impact of Policy on Participation'. Journal of Ethnic and Migration Studies 26(1): 75–88.

⁴² – PHILLIMORE, J. and GOODSON, L. (2005) 'Problem or Opportunity? Asylum Seekers, Refugees, Employment and Social Exclusion in Deprived Urban Areas'. Urban Studies 43(10): 1715–1736.

والتعليم بأسعار معقولة⁽⁴³⁾. لكي يتحقق الاندماج في المجتمع، يحتاج اللاجئون إلى الوصول إلى سكن لائق وآمن وآمن وبأسعار معقولة⁽⁴⁴⁾. ومع ذلك، في حالة العديد من السوريين، فإن إيجاد مساكن بأسعار معقولة يمثل مشكلة مهمة. ذكر بعض السوريين صعوبة في إيجاد سكن لائق:

"إن استئجار شقة أمرٌ مكلف للغاية في تركيا. نحن ندفع نحو 600 دولار لشقة مؤلفة من غرفتي نوم، وندفع أموالاً إضافية للفواتير. نحن نشقى لدفع الإيجار والفواتير، لأن ابني وحده من يعمل من العائلة، ولا يكسب الكثير. ولكي تتمكن من دفع الإيجار والنفقات، نعيش مع عائلة أخرى في هذه الشقة الصغيرة. في المجموع، نحن 10 أشخاص نعيش معاً، وهو أمرٌ صعب جداً. هذه المنطقة ليست آمنة على الإطلاق". (33 عاماً، أنثى، إسطنبول).

أولئك الذين يكافحون من أجل العثور على مساكن ميسورة التكلفة وأمنة يصارعون أيضاً للحصول على التعليم. سلط المشاركون الضوء على نقص المعلومات المتاحة عن التسجيل المدرسي وعمالة الأطفال والمصاعب المالية باعتبارها عوائق رئيسة أمام التعليم. قالت إحدى النساء السوريات التي تعيش في إسطنبول مع أطفالها الخمسة، وكانت قد فقدت زوجها أثناء الحرب في سورية، عن تعليم ابنها:

"وصلتُ إلى إسطنبول قبل عام مع أولادي الخمسة. أربعة منهم صغار وأنا مضطرة إلى رعايتهم. يجب أن يعمل شخص ما لدفع الإيجار وإطعام الأطفال. فقدتُ زوجي. لدي صبيّ عمره 14 عاماً يعمل في مجال البناء. كان يدرس في سورية، ولكنه هنا مضطر إلى أن يعمل. أتمنى يوماً ما أن يستأنف تعليمه". (35 عاماً، أنثى، إسطنبول).

لقد كان العمل جزءاً من الحياة اليومية للعديد من الأطفال السوريين. وفقاً لـ كايا وكيراك⁽⁴⁵⁾، يعمل طفل واحد على الأقل من كل ثلاث أسر سورية تقريباً في إسطنبول. إلى جانب عمل الأطفال، سلط معظم المشاركين الضوء على المصاعب المالية، باعتبارها العائق المهم الآخر أمام التعليم. على سبيل المثال، ذكرت سيدة سورية في أنقرة أن ارتفاع أجور الحافلات المدرسية يُعد حاجزاً أمام التعليم. وقالت ما يلي:

⁴³ – SIMSEK, D. (2018) 'Transnational Activities of Syrian Refugees in Turkey: Hindering or Supporting Integration'. International Migration. <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/imig.12489> (accessed August 2018).

⁴⁴ – MURDIE, R. A. (2008) 'Pathways to Housing: The Experiences of Sponsored Refugees and Refugee Claimants in Accessing Permanent Housing in Toronto'. International Migration and Integration 9: 81–101. And PHILIPS, D. (2006) 'Moving towards Integration: The Housing of Asylum Seekers and Refugees in Britain'. Housing Studies 21(4): 539–553.

⁴⁵ – KAYA, A. and KIRAC, A. (2016) 'Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Istanbul', Support to Life, April, <http://openaccess.bilgi.edu.tr:8080/xmlui/bitstream/handle/11411/823/Vulnerability%20assessment%20of%20Syrian%20refugees%20in%20istanbul%20April%202016.pdf?sequence%41> (accessed February 2018).

"حتى التعليم المجاني صعبٌ في تركيا، هناك تكاليف إضافية مثل الزي المدرسي والكتب والأنشطة والحافلة المدرسية. من الصعب علينا أن نرسل أطفالنا إلى المدرسة، لأننا (أنا وزوجي) ليس لدينا دخل منتظم". (33 عامًا، أنثى، أنقرة).

ترتبط معظم هذه العوائق التي تحول دون التعليم بنقص اندماج اللاجئين، وهو ما يرتبط بعدم وجود موارد اقتصادية. وعلى حين أن العديد من السوريين يواجهون صعوبات في الوصول إلى بعض الحقوق الضرورية للاندماج، لا تواجه الفئات الأكثر ثراءً مثل هذه الصعوبات. هناك مطاعم ومقاه سورية في إسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب، ويساهم العديد من رجال الأعمال السوريين في الاقتصاد التركي، من خلال استثمار رؤوس أموالهم في تركيا. تأسيس مشروع عملٍ جعل بعضهم يشعرون أنهم استقروا في تركيا، كما قال صاحب أحد المطاعم السورية:

"أنا أملك هذا المطعم منذ 11 شهرًا. كان عندي أيضًا مطعم في سورية. جئتُ إلى هنا مع عائلتي. وحصلتُ على بيتي في إسطنبول. وأسستُ هذا العمل تحت اسم شركة تركية. معظم زبائني سوريون. نحن نقدم الطعام السوري هنا. أنا لا أعرف اللغة التركية. لدينا مترجم هنا، لكنني أريد أن أتعلم اللغة. أنا سعيد بالعيش في إسطنبول. أسستُ حياتي الجديدة هنا". (40 عامًا، ذكر، إسطنبول).

يوفر افتتاح المؤسسات والشركات إمكانية لتكيف السوريين، لكونها تجعلهم فاعلين اجتماعيين رئيسيين في عملية الاندماج. أكد صاحب متجر يعيش في غازي عنتاب دور الأعمال في عملية التكيف، وذكر: "عندما جئتُ إلى تركيا، كان لدي ما يكفي من المال لتأسيس شركة في غازي عنتاب. فتحتُ هذا المتجر الذي يجلب دخلًا جيدًا كل شهر. مع هذا الدخل، أقيم هنا وأرسل أطفالي إلى مدرسة خاصة وأسستُ حياتي في غازي عنتاب. أنا سعيد هنا ولا أريد الذهاب إلى أي مكان آخر". (37 عامًا، ذكر، غازي عنتاب).

يُبرز الاقتباس أن صاحب المتجر في وضع أكثر ملاءمة ليصبح مندمجًا اقتصاديًا، ويتلقى أطفاله التعليم في مدرسة خاصة، وربما يكون هو أكثر اندماجًا اجتماعيًا من أولئك الذين ليس لديهم دخل منتظم. يمكن ملاحظة ذلك أيضًا في الحصول على السكن، كما ذكر رجل أعمال سوري يقيم في إسطنبول:

"أتيتُ إلى إسطنبول قبل عامين. كان لدي مطاعم في سورية. بعثُ مطاعمي في سورية وجلبت معي ما يكفي المال لتأسيس شركة، واشترت شقة في حي الفاتح في إسطنبول. يفضل السوريون الذين لديهم استثمارات شراء شقة في تركيا أكثر من دفع الإيجار كل شهر والتعامل مع المالك". (40 عامًا، ذكر، إسطنبول).

سُلِّط الضوء على الصحة كمجال أقل إشكالية مقارنةً بالحصول على الحقوق الأساسية الأخرى. صرح معظم المشاركين، بصرف النظر عن وصولهم إلى الموارد الاقتصادية، أنهم لم يواجهوا صعوبات عند الولادة أو الذهاب إلى المستشفى لعلاجات أخرى.

بصرف النظر عن الوصول إلى الحقوق، تُعد المشاركة الاجتماعية للاجئين في المجتمع المستقبل حاسمة لعمليات اندماجهم. يبرز تعريف الاندماج، باعتباره "عملية ذات اتجاهين"، دور المجتمع المستقبل في عمليات الاندماج. أظهرت أبحاث كثيرة أن اللاجئين، عندما يكونون في بيئة تحقق الانسجام والود بين

اللاجئين والسكان الأصليين، يشعرون بالأمن والأمان، فتكون عمليات الاندماج أسهل (46). ومع ذلك، في حالة اللاجئين السوريين في تركيا، فإن سلوكيات السكان الأصليين التمييزية وغير المرحب بها وقلة الكفاءة اللغوية، تخلق حواجز أمام إقامة علاقات جيدة مع أفراد المجتمع المستقبل وإحساس بالشعور بالضمور في المجتمع المستقبل. صرح معظم المشاركين بأنهم معزولون عن المجتمع. يمكن توضيح ذلك من خلال الاقتباس التالي:

"ليس لدي بيئة يمكنني من خلالها بناء علاقة مع الشعب التركي. أحد أسباب ذلك هو حاجز اللغة، وهناك سبب آخر يتعلق بعدم الاتصال بالسكان المحليين في العمل، وفي الشارع". (22 عامًا، ذكر، أنقرة). في حالة السوريين الذين لديهم روابط أقل مع أفراد المجتمع المستقبل، يصبح الاندماج الاجتماعي صعبًا. ومع ذلك، فإن أولئك الذين يتم دمجهم اقتصاديًا - من خلال العمل وإنشاء الأعمال التجارية - هم على اتصال أفضل. على سبيل المثال، أكدّ سوري يدير مطعمًا في إسطنبول أن عمله يساعده في بناء روابط مع أفراد المجتمع المستقبل. وقال: "غالبية زبائني أتراك. أحيانًا أجري محادثات في مطعمي مع الشعب التركي، بشأن الطعام وبلدي.. الغذاء يربطنا". (45 عامًا، ذكر، إسطنبول). يتم إنشاء مساحة من خلال الشركات التي يتم فيها التواصل بين السوريين والسكان المحليين، ويظهر الاقتباس أن السوريين لديهم شيء مشترك مع السكان المحليين للحدوث عنه. يتم إنشاء جسر اجتماعي بين السوريين الذين يديرون الأعمال التجارية والسكان المحليين في أشكال الصداقة والمعاملة بالمثل والدعم المتبادل. على سبيل المثال، أكد رجل سوري يدير مخبرًا في أنقرة أن الصداقة قائمة من خلال إدارة شركة تجارية:

"عندما افتتحت هذا المحل في هذا الحيّ، لم يكن هناك كثير من الشركات التي يديرها سوريون في ذلك الوقت. المتجر التالي - غير مرخص - يديره رجل تركي منذ فترة طويلة، ومع مرور الوقت أصبحنا أصدقاء. نحن نتواصل باللغة التركية. ذهبت إلى دورة اللغة التركية عندما وصلت إلى تركيا. بدأ (هو) بيع المنتجات السورية بعد الحصول على معلومات مني بشأن أكثر ما يستهلكه السوريون. ساعدني في سعيي لفهم القوانين. نشأ التضامن والتفاهم فيما بيننا من خلال الصداقة الناتجة عن قيامنا بالتجارة في الحي نفسه". (50 عامًا، ذكر، أنقرة).

يُظهر الاقتباس أن جسرًا اجتماعيًا بين صاحب محل المخبز السوري والمالك التركي الذي يعمل من دون ترخيص قد نشأ من خلال التجارة في أشكال الصداقة والمعاملة بالمثل والدعم المتبادل والتضامن. صرح مشارك آخر أيضًا بالدعم والتضامن المتبادلين مع الأشخاص المحليين في إسطنبول:

⁴⁶ – AGER, A. and STRANG, A. (2008) 'Understanding Integration: A Conceptual Framework'. Journal of Refugee Studies 21(2): 166–191. And THREADGOLD, T. and COURT, G. (2005) 'Refugee Inclusion: A Literature Review', Cardiff School of Journalism, Media and Cultural Studies, <http://gov.wales/docs/caecd/research/061128-refugee-inclusion-literature-review-en.pdf> (accessed January 2018).

"عندما افتتحت أول مطعم لي في تقسيم، واجهت مشاكل بيروقراطية. طلبت نصيحة من صاحب متجر تركي مجاور لي يتردد على مطعمي من وقت لآخر لتناول الطعام، وقد ساعدني كثيرًا في حل مشكلتي. ثم أصبحنا أصدقاء، وصادقتنا قامت على الثقة والتضامن والمعاملة بالمثل". (55 عامًا، ذكر، إسطنبول).

تعتمد العلاقات الاجتماعية القائمة بين السوريين والسكان المحليين على الوضع الاقتصادي. في حالة السوريين الذين يعملون في السوق غير الرسمي، يصعب بناء الجسور الاجتماعية مع السكان المحليين، بسبب التسلسل الهرمي والمنافسة في الوصول إلى سوق العمل نتيجة لسوق العمل النيوليبرالي وعدم تنفيذ السياسة. ومع ذلك، في حالة السوريين الذين لديهم موارد اقتصادية، فإن تكوين الجسور الاجتماعية أسهل بسبب الوضع الاقتصادي المتساوي بينهم وبين رواد الأعمال المحليين، حيث يسمح لهم مجال الأعمال والتجارة بالاتصال، وتفصلهم حالتهم الطبقية عن السوريين من الطبقة الدنيا في نظر العديد من السكان المحليين.

اللغة هي أيضًا أساسية لبناء الجسور الاجتماعية، وهي من التحديات الرئيسة في عملية إدماج اللاجئين. وفقًا لتقرير حديث نشرته مجموعة الأزمات، فإن السوريين الذين يبقون في تركيا بدلًا من الانتقال إلى أوروبا، غالبًا هم حاصلون على درجة دنيا من التعليم والمهارات القليلة، ومعظمهم لا يتحدثون التركية (47). يمكن للاجئين السوريين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية أخذ دورات خاصة باللغة التركية، وسيساعدهم ذلك في إقامة روابط مع السكان الأصليين، كما ذكر أحد السوريين:

"بعد العثور على سكني وترتيب أعمالي في تركيا، كان هدفي التالي هو تعلّم اللغة التركية. كان عليّ أن أدفع من أجل اتباع دورة لتعلم اللغة التركية، لأن الحكومة لا تقدم دورات مجانية في اللغة التركية للسوريين. لقد كنت أحضر الدورة التدريبية منذ الربيع الماضي، وبدأت أتحدث مع الزبائن الأتراك في مطعمي. أعتقد أن اللغة التركية مهمة للغاية بالنسبة لي، من أجل التأقلم". (38 عامًا، ذكر، إسطنبول).

يبني السوريون الذين لديهم رأس مال اقتصادي جسورًا اجتماعية مع أفراد المجتمع المستقبل بسهولة. أنشئت الجسور الاجتماعية، لأن أصحاب الأعمال والتجارة تمكنوا من التحدث باللغة التركية. ومع ذلك، فإن فرص التفاعل مع المجتمع المستقبل من خلال علاقات العمل محدودة للعديد من السوريين، بسبب الإقصاء والحوازر اللغوية، كما يبيّن الاقتباس التالي:

"أعمل في مكان لتصليح السيارات. ليس لدي كثير من التواصل مع العمال الأتراك هناك، لأنهم لا يريدون مني أن أعمل هناك. في أحد الأيام قالوا: لا نريد أن يعمل الأجانب في هذه المؤسسة. أفهم التركية وأسمع ما يقولونه عن السوريين وعني. ليس من السهل إجراء محادثة وبناء صداقة مع الأشخاص الذين أعمل معهم". (25 عامًا، ذكر، غازي عنتاب).

عندما تكون هناك فرص محدودة لبناء الجسور مع أفراد المجتمع المستقبل، بسبب التمييز والحوازر اللغوية وعدم وجود بيئة للتواصل، فإن الأحداث الثقافية التي تنظمها المنظمات غير الحكومية السورية

47 - "اللاجئون السوريون في تركيا: نزح فتيل التوترات في المدن الكبرى"، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير رقم: 248، 29 كانون الثاني/يناير، 2018، مصدر سابق.

والوطنية قد تلعب دورًا حاسمًا في بناء الجسور بين اللاجئين وأفراد المجتمع المستقبل. ومع ذلك، لا يعرف كل السوريين بوجود هذه المنظمات المجتمعية. ولا يشارك البعض منهم في الأحداث الاجتماعية والثقافية، لأنهم لا يملكون دائمًا الدافع للقيام بذلك، وأولوياتهم هي تأمين سبل العيش في تركيا أكثر من المشاركة الثقافية. على سبيل المثال، قال رجل سوري يبلغ من العمر 23 عامًا، يعيش في إسطنبول:

"أعملُ ستة أيام في الأسبوع، عشر ساعات كل يوم في المتجر. عندما لا أعمل، أريد فقط أن أنام. ليس لدي وقت للأنشطة الاجتماعية والثقافية والتواصل مع الناس. يجب أن أعمل حتى أكون قادرًا على دفع الإيجار وغيرها من النفقات". (23 عامًا، ذكر، إسطنبول).

ترتبط نسبة حضور الأنشطة الاجتماعية والثقافية أيضًا بإمكانية حصول اللاجئين السوريين على الموارد الاقتصادية التي تمكنهم من العمل زمنيًا أقل، وتوفر لهم الوقت للمشاركة في الأنشطة التي تجمع بين أعضاء المجتمع المستقبل واللاجئين.

استنتاج

يوضح هذا المقال أن عمليات دمج اللاجئين السوريين قد تأثرت على نطاق واسع بمواقفهم الطبقية، بسبب تنفيذ سياسة توفير الفرص للاجئين الذين لديهم موارد اقتصادية. كما يوضح كيف أن الوصول إلى الموارد الاقتصادية يجعل عملية الاندماج أسهل في حالة اللاجئين السوريين في تركيا، حيث تُظهر البيانات التجريبية أن السوريين يستخدمون "الاندماج القائم على الطبقة"، والذي يشير إلى تخصيص أو توزيع الحقوق على أساس موارد اللاجئين الاقتصادية. على سبيل المثال، كافح السوريون الذين لا يملكون موارد اقتصادية للوصول إلى سوق العمل والتعليم والإسكان، وكلها عناصر أساسية تحتاج إلى أن يتم ضمانها. على الرغم من أن الوصول إلى حقوق الجنسية/المواطنة للسوريين في تركيا قد تم الإعلان عنه رسميًا، فإن السوريين الذين يفتقرون إلى الموارد الاقتصادية والأقل مهارة قد لا يحصلون على الجنسية، وسيظلون خاضعين للحماية المؤقتة مدة طويلة.

تُظهر البيانات التجريبية أيضًا أن السوريين الأثرياء يؤسسون أعمالًا وبنون جسورًا اجتماعية مع أفراد المجتمع المستقبل، من خلال أعمالهم وتجاريتهم، كما أنهم يشاركون في أنشطة اجتماعية وثقافية، وبذلك تكون عمليات اندماجهم أكثر سلاسة من أولئك الذين ليس لديهم موارد اقتصادية جاهزة. يعكس الجانب الاجتماعي للاندماج أيضًا دور الطبقة، حيث إن السوريين الذين يعملون ساعات أطول، والذين لا يمكنهم الوصول إلى عمل ثابت، يبنون روابط اجتماعية أقل مع أفراد المجتمع المستقبل، بسبب عزلتهم. تتسبب صعوبة إيجاد سبل العيش في المناطق الحضرية في ظل هذه الظروف الصعبة في قيام السوريين ببناء علاقات ضعيفة مع المجتمع المستقبل وحتى الاحتفاظ بفكرة مغادرة تركيا وعدم الرغبة في تعلم اللغة التركية، وكل ذلك يعوق عمليات الاندماج. وبالتالي، فإن سياسة الاندماج التركية لا تدعم دمج جميع السوريين المقيمين في تركيا، لأن من يجب دعمهم هم سوريون "مصطفون أو منتقون".

بالنظر إلى مفاهيم "اقتصاديات اللاجئين" و"مواطنة السوق"، كإطار تحليلي لهذه المادة؛ يتبين أن اللاجئين السوريين يشركون في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي في تركيا، ومع ذلك، فالسياسات هي من تميز الحياة الاقتصادية للاجئين، وليس السوق، كما أوضح بيتس وآخرون⁽⁴⁸⁾، في حالة اللاجئين في أوغندا. إن تجارب السوريين الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي تفيد بأنهم معزولون اقتصاديًا واجتماعيًا ولغويًا مقارنة بالأثرياء، الذين يدعمون النتائج التي توصلت إليها غريس وآخرون⁽⁴⁹⁾ بأن مواطنة السوق ترسم تصورًا عن اللاجئين البورميين في ميثشيغان. تتأثر عمليات دمج اللاجئين السوريين في تركيا بفروقهم الطبقية، بسبب عدم تنفيذ سياسة الاندماج، والتي تسبب في عدم المساواة في الوصول إلى الحقوق ومشاركة اللاجئين في المجتمع المستقبل، وتبني حدودًا واضحة بين اللاجئين تنعكس على تجارب حياتهم اليومية في عملية التصالح.

شكرو وتقدير

مؤل مجلس البحث العلمي والتكنولوجي في تركيا هذا البحث. أود أن أشكر جانروج يلماز كيليس، والمحكمين المجهولين في المجلة، على تعليقاتهم القيمة والبناءة على الإصدارات السابقة من هذا المقال.

⁴⁸ – BETTS, A., BLOOM L., KAPLAN, J. and OMATA, N. (2017) Refugee Economies: Forced Displacement and Development. Oxford: Oxford University Press.

⁴⁹ – GRACE, B., NAWYN, S. J. and OKWAKO, B. (2017) 'The Right to Belong (If You Can Afford It): Market-based Restrictions on Social Citizenship in Refugee Resettlement'. Journal of Refugee Studies 31(1): 42–62.

